الأمم المتحدة

E/C.20/2016/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 May 2016
Arabic
Original: English

لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي
الدورة السادسة
نيويورك، ٣-٥ آب/أغسطس ٢٠١٦
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*
الأطر القانونية والسياساتية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالبيانات المرجعية

الأطر القانونية والسياساتية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالبيانات المرجعية

مذكرة من الأمانة العامة

تتشرف الأمانة العامة بأن توجه عناية لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي إلى تقريرها عن المسائل القانونية والسياساتية التي يتعين النظر فيه أثناء وضع إطار لدعم إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المسائل المتصلة بالبيانات المرجعية. ويمكن الاطلاع على التقرير باللغة المقدم بها فحسب على الموقع الشبكي للجنة الخبراء (http://ggim.un.org/ggim_committee.html). واللجنة مدعوة إلى أن تحيط علما بالتقرير.

* E/C.20/2016/1.

260516 250516 16-08238 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

موجز التقرير

اعتمدت لجنة الخبراء، في دورتها الخامسة، المعقودة في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٧ آب/أغسطس ٢٠١٥، المقرر ١٠٧/٥، الذي رحبت فيه بالتقرير المتعلق بالأطر القانونية والسياساتية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالبيانات المرجعية، وأحاطت علما بالمعلومات المستكملة عن التطورات الأخيرة، وبزيادة التركيز التي يمكن أن يكون لها أثر على الأطر القانونية والسياساتية الداعمة للمعلومات الجغرافية المكانية، وبأن الأوساط الجغرافية المكانية الآن بحاجة إلى أن تشارك على نحو أكثر استباقا في المسائل المتعلقة بجمع البيانات واستخدامها ومصادرها وإمكانية الوصول إليها، مثل الخصوصية ومنح التراخيص والجودة والأمن الوطني، فضلا عن المسائل المتصلة بتكنولوجيات التدخل الجديدة، من قبيل المنظومات الجوية غير المأهولة. وسلمت اللجنة أيضا بتزايد الحاجة إلى أن يفهم المهنيون العاملون في مجال المعلومات الجغرافية المكانية عمليات التشريع والتنظيم وما يترتب عنها من آثار على جميع أوساط المعلومات الجغرافية المكانية، وإلى أن يفهم المشتغلون بالمهن القانونية والمشرعون الاستخدامات والفوائد الأوسع نطاقا للمعلومات الجغرافية المكانية، واتفقت على وجوب إعداد خطة عمل واستراتيجية، بالتشاور مع مركز القوانين والسياسات المكانية والدول الأعضاء والخبراء الآخرين ذوي الصلة، من أجل بدء عملية الدعوة والتفاعل بين الأطراف ذات الصلة.

وتزود الأمانة العامة، في تقريرها، الذي أُعد بمساعدة من مركز القوانين والسياسات المكانية، لجنة الخبراء بمعلومات محدثة بشأن المسائل التي لها تأثير على الأطر القانونية والسياساتية اللازمة على الصعيد العالمي، وتعرض وصفا لمنتدى دولي مقترح بشأن المسائل والأطر القانونية والسياساتية، من المقرر عقده في كوالالمبور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وذلك من أجل تيسير إجراء حوار أكثر استنارة بشأن المسائل التي يتم تحديدها، بما في ذلك السياسات الوطنية.